بسم الله الرحمن الرحيم

# السياق وجمع الروايات وأسباب الورود وأثرها في فهم الحديث

فتح الرحمن قرشي

**تمهيد:**

"إن حسن الفهم لما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، يقتضي تحصيل مجموعة من الأسس التي لا غنى عنها لقارئ السنة، تحقيقا لهذا الفهم الصحيح".

وإهمال أساس من هذه الأسس يحدث اضطراباً في الفهم واختلافاً بين النصوص؛ ليس اختلافا ذاتيا في النصوص، وإنما اختلاف نشأ من هذا التقصير في التحصيل لدى الناظرين في السنة. الاختلاف الظاهر في نصوص السنة، ليس ذاتيا فيها، وإنما هو من جهة من يحاول فهمها بغير كفاءة، واصطحاب لأدوات الاجتهاد اللازمة لذلك. والسنة وحي تكفّل الله ببيانه: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾(١) ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(٢). وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾(٣).

فالبيان للقرآن الكريم في سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا البيان تكفّل به تعليما لرسوله ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾(٤). وحفظا له ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾(٥).

---

١- سورة النجم، الآية: ٤.

٢- سورة النحل، الآية: ٤٤.

٣- سورة القيامة، الآية: ١٩.

٤- سورة النساء، الآية: ١١٣.

٥- سورة الحجر، الآية: ٩.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

الفهم هو الفقه المشار إليه في قوله تعالى: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾[٦] أي: لا نفهم، "ما نعلم حقيقة كثير مما تقول وتخبرنا به"[٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[٨] أي لا تفهمون. "الفقه: الفهم والفطنة والعلم". و"فهمه فهما أحسن تصوره وجاد استعداده للاستنباط"[٩]. وتقول العرب: فقهت كلامك أي فهمته[١٠]. وعرَّفه ابن حجر العسقلاني بأنه: فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل[١١]. وبهذا يكون الفهم مغايراً للعلم، إذ العلم مطلق الإدراك والفهم عبارة عن جودة الذهن، من جهة تهيئه لاقتناص كل ما يرد عليه من المطالب، وإن لم يكن المتصف به عالما، كالعامي الفطن[١٢].

وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم الفهم والمعرفة للأمور وحسن الإدراك والتبصر بالمقاصد والتقدير للعواقب، مناط خيرية الإنسان عند الله، فقال: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين"[١٣]. وكان من دعائه المأثور واللافت لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"[١٤]. فكان ابن عباس ببركة هذا الدعاء، حبر الأمة وعالمها وأحد منارات فقه الصحابة العظيم. ولأهمية الفهم

---

٦- سورة هود، الآية: ٩١.

٧- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، **تفسير الطبري**، ج ١٥، ص ٤٥٧.

٨- سورة الإسراء، الآية: ٤٤.

٩- انظر: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط ١، ج ١٢، ص ٤٥٩، وإبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار النشر، ج٢، ص ٦٩٨، ٧٠٤.

١٠- وانظر: **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج ٣٣ ، ص ٢٢٤.

١١- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ج ١، ص ٢١٩.

١٢- أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الحديث، ج١، ص٧. وانظر: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، **الكليات**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م، ص٦٩٧.

١٣- أخرجه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، رقم (٦٩) تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري في **صحيحه**، كتاب الزكاة، رقم (١٧١٩)، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، وراجع: **فتح الباري**، ج ١، ص٢١٨ – ٢١٩.

١٤- أخرجه البخاري، كتاب العلم، رقم ٧٣، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم ١٢٧٤.

وفضله ترجم الإمام البخاري في **صحيحه** للباب الرابع عشر من كتاب العلم بعنوان: "الفهم في العلم".

إن الفهم السليم هو التعامل مع النصوص انطلاقا وانسجاما مع المنهجيات والقواعد الأصولية التي وضعها العلماء والمتخصصون لهذا الغرض. والتعامل الصحيح مع النص هو عبارة عن حراسة مدلولات النص وحماية فهمه وتجديده بحسب الظروف والأحوال من البشر أنفسهم، بعيداً عن التأويل الفاسد، أو بعبارة أخرى الخروج بالمعنى عما وُضع له اللفظ وما عهد عند العرب من الخطاب. لذلك يبقى المطلوب دائما حراسة مدلولات النص والتنبه إلى محاولة تحريفه كحماية ألفاظه ومنهج نقله إن لم يكن أكثر وأهم(١٥).

**أسباب سوء الفهم:**

لقد ساء فهم المسلمين ـ بصفة عامة والعاملين في حقل الدعوة بصفة خاصة ـ للإسلام وذلك لسببين هامين:

**أولا: البعد عن قواعد فهم السنة:**

مع رواسب عصور التخلف وما دخل فيها على الإسلام من شوائب ومبتدعات وسوء تصور بسبب تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، كما أدى إلى كثير من التشويه لجمال الإسلام، وتفكيك ترابطه، واختلاف التوازن بين أحكامه وتعاليمه فقُدم ماحقه التأخير وأُخر ما حقه التقديم، وتضخم ما حقه أن ينكمش وتضاءل ما حقه أن يعظم، وفي هذا المناخ راج التقليد والتعصب المذهبي.

**ثانيا: ضياع الهدف والغاية:**

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ﴾(١٦). وذلك بسبب أثار الغزو الفكري، أو الاستعمار الثقافي، الذي منيت به بلاد المسلمين في عهد الاحتلال الأجنبي الذي أدخل في حياة المسلمين مفاهيم جديدة، وأفكارا دخيلة، روّجها وبثها عن طريق المؤسسات التربوية والتعليمية والأجهزة التثقيفية والتوجيهية(١٧). وينبغي لمن يتعامل مع السنة النبوية، لكي ينفي عنها انتحال المبطلين وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، أن يراعي مبادئ أساسية في هذا المجال:

---

١٥- راجع الداعية: يوسف فرحات، **أزمة الفهم في الصحوة الإسلامية: التشخيص والعلاج** على هذا الرابط: http://www.palestine-info.info/ar

١٦- سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

١٧- انظر: يوسف القرضاوي، **التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا**، مكتبة وهبي، ط ٢، ١٩٨٢م، ص ٢٧، ٢٨.

**أولا:** أن يستوثق من ثبوت السنة وصحتها، وذلك وفقا لمقاييس النقد عند المحدثين الأئمة الأثبات. وذلك لأن النصوص الواردة ليست سواء في درجة ثبوتها ونسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقد كفانا علماؤنا منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم هذا الجانب المعين على التوثيق في جانبي الرواية؛ أي في جهة السند، وفي جهة المتن ... فإذا لم يحصل الناظر في الحديث هذه المعارف، كان نظره قاصراً، ووقوعه في الخطأ محققا، وظهور الاختلاف والتناقض بين النصوص التي ينظر فيها مؤكداً(١٨).

وهذه الخطوة أمر مهم لنفي الخلل والكذب عن السنة الشريفة وكذلك تحرز من أن يتقول الإنسان على النبي ما لم يقله فيدخل في جملة الكذّابين. إضافة إلى أن مراعاة صحة الأسانيد ينبني عليه ثبات في منهج الاستدلال وانضباط في التوجه الفقهي والعقدي خلافا لمن لا يراعي هذا الأمر فتجد عنده اضطرابا وخللا.

**ثانيا:** أن يحسن فهم النص النبوي، وفق القواعد والأصول عند المحدثين والفقهاء. مع استصحاب مباحث قواعد تفسير النصوص، وأهمية اللغة وسياق الحديث وفي ظلال النصوص القرآنية والنبوية الأخرى، وفي ضوء المقاصد الكلية للإسلام.

**ثالثا:** أن يتأكد من سلامة النص من معارض أقوى منه من القرآن أو أحاديث أخرى أوفر عدداً أو أصح ثبوتا(١٩).

**رابعا:** فهم السنة في ضوء القرآن الكريم، قال ابن كثير: "إن أصح الطرق في ذلك أن يفسرَّ القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له"(٢٠).

من الواجب لكي نفهم السنة النبوية فهما صحيحا بعيدا عن التحريف والانتحال، وسوء التأويل، أن نفهمها في ضوء القرآن الكريم، لأنه الأصل، والسنة شارحة له، وهي البيان النظري،

---

١٨- محمد رأفت سعيد، **أسباب ورود الحديث: تحليل و تأسيس**، انظر الرابط:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٣١١٩٧&highlight=

١٩- انظر: يوسف القرضاوي، **المدخل لدراسة السنة النبوية**، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠١م، ص ٩٤-١٠٠. وانظر: مصطفى أحمد الزرقا، **العقل والفقه في فهم الحديث النبوي**، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٢م، ص ٨.

٢٠- **تفسير ابن كثير**، ج ١، ص ٧.

والتطبيق العملي للقرآن، وما كان للبيان أن يناقض المبيَّن، ولا الفرع أن يعارض الأصل. قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا﴾(٢١)، وقال تعالى: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٢٢)، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۙ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾(٢٣). ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه"(٢٤).

ولهذا لا توجد سنة صحيحة ثابتة تعارض محكمات القرآن، وإذا ظن بعض الناس وجود ذلك، فلا بد أن تكون السنة غير صحيحة أو يكون فهمنا لها غير صحيح، أو يكون التعارض وهميا لا حقيقيا. قال ابن القيم:

**الأمر الأول**: أن يعلم أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بما تحيله العقول وتقطع باستحالته بل إخبارهم قسمان: أحدهما: ما تشهد به العقول والفطر، الثاني: ما لا تدركه العقول بمجردها ... ولا يكون خبرهم محالا في العقول أصلا. وكل خبر يظن أن العقل يحيله فلا يخلو من أحد أمرين: إما يكون الخبر كذبا عليهم أو يكون ذلك العقل فاسداً.

**الأمر الثاني**: أن يفهم عن الرسول مراد من غير غلو ولا تقصير فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب وما لا يعلمه إلا الله بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع... وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر الطوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله"(٢٥)!!

---

٢١- سورة النساء، الآية: ١٠٥.

٢٢- سورة النحل، الآية: ٤٤.

٢٣- سورة النحل، الآية: ٦٤.

٢٤- رواه الإمام أحمد في **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ٤/ ١٣١ وأبو داود في **السنن**، دار الكتاب العربي، بيروت، برقم ٤٦٠٤ من حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه.

٢٥- ابن قيم الجوزية، **الروح**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ج ١، ص ٦٢-٦٣.

**المبحث الأول: فهم الحديث في ضوء السياق، وسبب الورود:**

ونتناول هذا المبحث في مطلبين: السياق، وسبب الورود.

**المطلب الأول: مراعاة السياق:**

سياق الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه(٢٦). والحقيقة أن لكل معنى ثلاثة عناصر عند اهل اللغة: معنى وظيفي، ومعنى معجمي، ومعنى سياقي، وهو المحصلة النهائية، أو هدف الاستعمال اللغوي بالنسبة للمتكلم والسامع(٢٧). ويتم تحديده، كما يقول الدكتور كمال بشر: "يتم بطريق تتبع الكلمات ''أسماء أو أفعال أوأدوات ... إلخ'' في الاستعمالات المختلفة في البيئة الاجتماعية الخاصة، وذلك يعتمد بصورة أساسية على الموقف، أو المقام اللغوي، مع مراعاة الظروف والملابسات الخارجية التي تتصل بهذا الموقف"(٢٨).

إن الكلمة الواحدة قد ترد في القرآن لعدة معانٍ مختلفة، وإنما يتحدد المعنى المراد منها في كل موقع بالسياق، ونعني بالسياق:ما قبل الكلمة وما بعدها، لأن الكلمة الواحدة تطلق على معانٍ كثيرة، كلفظة "الأمة" فإنها تطلق ويراد بها الدين، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾(٢٩). ويراد بها: الأمد، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾(٣٠) وتطلق ويراد بها الرجل المطيع لله، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾(٣١)، وتطلق ويراد بها الجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾(٣٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾(٣٣)، وتطلق ويراد بها الحين من الدهر كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾(٣٤). أي: بعد حين على أصح القولين،... ولفظة الأمة وما أشبهها من الألفاظ

---

٢٦- انظر: **المعجم الوسيط**، ج١، ص ٤٢٦ و ٤٦٥، و**تاج العروس من جواهر القاموس**، ج ٥، ص ١٣٨.

٢٧- انظر: محمد حماد، **مدخل إلى التفكير الدلالي**، مطبعة دار الثقافة العربية، القاهرة، ط ١٩٩٩م، ص ٢٢-٢٦.

٢٨- محمد حماد، **دراسات في علم اللغة**، مطبعة دار الثقافة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩م، ج ٢، ص ١٧٧.

٢٩- سورة الزخرف، الآيتان: ٢٢-٢٣.

٣٠- سورة هود، الآية: ٨.

٣١- سورة النحل، الآية: ١٢٠.

٣٢- سورة القصص، الآية: ٢٣.

٣٣- سورة النحل، الآية: ٣٦.

٣٤- سورة يوسف، الآية: ٤٥.

المشتركة في الاصطلاح، إنما دل في القرآن في كل موطن على معنى واحد دل عليه سياق الكلام[٣٥].

وكذلك في السنة تطلق هذه الكلمة ويراد بها أمة الدعوة، كما في قوله: "والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار"[٣٦]. وتطلق ويراد بها أمة الاستجابة، كما في قوله: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى"[٣٧]. فالكلام الوارد في سياقه الطبيعي وموطنه اللائق به أولى بالتحرير والتدقيق من كلام ورد عرضا في غير مظنّته.

ومن الضوابط المهمة في حسن فهم الحديث، وصحة فقهه: مراعاة سياق الحديث في موقعه الذي قيل فيه، وسياق الجملة في موقعها من الحديث، فيجب أن تربط الجملة بالسياق الذي وردت فيه، ولا تقطع عما قبلها وما بعدها.

قال الزركشي في ذكر الأمور التي تعين على فهم المعنى عند الإشكال: "الرابع: دلالة السياق: فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم الدلالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظراته، وانظر إلى قول تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[٣٨]، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير"[٣٩].

ولهذا ذهب الإمام البخاري إلى تحريم الرجوع في الهبة، فهو يقول: "باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته"[٤٠]. واستدل البخاري بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه". ويفهم مما سبق أن الإمام البخاري أعمل دلالة السياق، فإن الكلب لا يحرم عليه الرجوع في قيئه لكن لما ورد في السياق "ليس لنا مثل السوء" دل ذلك على المنع من الرجوع في الهبة لمشابهته لرجوع الكلب في قيئه.

---

٣٥- انظر: **تفسير ابن كثير**، ج ١، ص ١٥٨، وج ٤، ص ٣٠٨.

٣٦- **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا، ج ١، ص ٩٣.

٣٧- **صحيح البخاري**، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، ج ٦، ص٢٦٥٥.

٣٨- سورة الدخان، الآية: ٤٩.

٣٩- بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وغيره، دار المعرفة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ٢/ ٢٠٠-٢٠١.

٤٠- **صحيح البخاري**، كتاب الهبة وفضلها، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، ج ٢، ص ٩٢٤. وراجع: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، ج ٥، ص ٢٣٥.

وكلام الشافعي في **الرسالة** يقتضيه، فإنه بوّب لذلك بابا فقال: "باب الصنف الذي قد بيّن سياقه معناه"(٤١)، وذكر قوله سبحانه: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ ﴾(٤٢). قال: فإن السياق أرشد إلى أن المراد أهلها وهو قوله: ﴿ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾.

وعن البراء بن عازب قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني من مكة فتبعتهم ابنة حمزة تنادي: يا عم، فتناولها علي فأخذ بيدها، وقال لفاطمة: دونك ابنة عمك فاحتملتها، فاختصم فيها علي وزيد وجعفر فقال علي: أنا أحق بها وهي ابنة عمي، وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال: "الخالة بمنزلة الأم"(٤٣).

قال ابن دقيق العيد: قوله عليه السلام: "الخالة بمنزلة الأم" سياق الحديث يدل على أنها بمنزلتها في الحضانة وقد يستدل بإطلاقه أصحاب التنزيل على تنزيلها منزلة الأم في الميراث إلا أن الأول أقوى، فإن السياق طريق إلى بيان المجملات وتعيين المحتملات وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه"(٤٤).

**فوائد معرفة السياق:**

**١- دلالة السياق تعين على معرفة الإدراج في الحديث:**

ويعرف ذلك بأمور، أحدها: أن يمتنع صدور ذلك الكلام من النبي كحديث الصحيح عن أبي هريرة مرفوعا: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "للعبد المملوك الصالح أجران". والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك(٤٥). فقوله: والذي نفسي بيده لولا الجهاد... إلى آخره من كلام أبي هريرة(٤٦) لامتناع تمني المصطفى الرق، وأمه لم تكن إذ ذاك موجودة

---

٤١- الإمام الشافعي، **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٦٢.

٤٢- سورة الأعراف، الآية: ١٦٣.

٤٣- **صحيح البخاري** في كتاب المغازي، باب عمرة القضاء، وفي كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان وإن لم ينسبه، ج ٢، ص ٩٦٠.

٤٤- أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ٤/ ٨٢.

٤٥- **صحيح البخاري**، ج ٢، ص ٩٠٠، **صحيح مسلم**، ج ٥، ص ٩٤.

٤٦- انظر: عبدالله الجديع، **تحرير علوم الحديث**، مؤسسة الريان، ط٣، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ج٣، ص ٢٤١، وعبدالرؤوف المناوي، **اليواقيت والدرر**، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ج ٢، ص ٨٤.

حتى يبرها. ثانيها: أن يصرح الصحابي بأنه قال ذلك[٤٧]، كحديث عن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار". وقلت أنا: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة[٤٨]. ثالثها: أن يصرح بعض الرواة بتفصيله كحديث ابن مسعود رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة قال: قل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. قال زهير حفظت عنه إن شاء الله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. قال: فإذا قضيت هذا أو قال: فإذا فعلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد"[٤٩].

**٢- السياق طريق لمعرفة النسخ:**

وذلك بوجود قرينة في سياق النص، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم". فهذا يشير إلى المنسوخ، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا﴾[٥٠]، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم في نسخ آية الوصية: "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصيَّة لوارثٍ"[٥١] ففيه قرينة واضحة في إرادة آيات المواريث المحكمة.

**المطلب الثاني: فهم الحديث في ضوء سبب وروده:**

إذا كانت أسباب نزول القرآن لابد منها لمن يريد فهمه، فإن أسباب ورود الحديث أشد طلبا،

---

٤٧- **اليواقيت والدرر**، ج ٢، ص ٨٢.

٤٨- **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، ج ١، ص ٤١٧، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركا دخل النار.

٤٩- **سنن أبي داود**، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب الركوع والسجود، باب التشهد، حديث رقم: ٨٣٨. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح غير الحسن بن الحر فقد روى له أبو داود والنسائي وهو ثقة. انظر: **مسند أحمد بن حنبل**، ج ١، ص ٤٢٢.

٥٠- سورة النساء، الآية: ١٥.

٥١- **سنن أبي داود**، ج ٣، ص ٧٣، و**سنن ابن ماجه**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٩٠٥، و**مسند أحمد بن حنبل**، ج ٥، ص ٢٦٧. وهو حديث صحيح.

وذلك أن القرآن بطبيعته عام وخالد وليس من شأنه أن يعرض للجزئيات والتفصيلات بخلاف الحديث الشريف، لذا كان لابد لفهمه فهما سليما دقيقا من معرفة الملابسات التي سيق فيها النص، وجاء بيانا لها وعلاجا لظروفها، حتى يتحدّد المراد من الحديث بدقة، فهناك بعض الأحاديث بني على أسباب خاصة أو ارتبط بعلة معينة، منصوص عليها في الحديث أو مستنبطة منه أو مفهومة من الواقع الذي سيق فيه الحديث، وهذا يحتاج إلى فقه عميق ونظر دقيق ودراسة مستوعبة للنصوص وإدراك بصير لمقاصد الشريعة.

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: "كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك، ومنه أنه نهى عليه الصلاة والسلام عن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، فلما كان بعد ذلك قيل: لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم ويجملون[٥٢] منها الودك[٥٣] ويتخذون منها الأسقية[٥٤]. فقال: "وما ذلك؟" قالوا: نهيت عن لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال عليه الصلاة والسلام: "إنما نهيتكم من أجل الدافّة[٥٥] التي دفّت[٥٦] فكلوا وادخروا وتصدقوا"[٥٧][٥٨].

فلو لم نعلم سبب ورود هذا الحديث قد نقع في مشكلة تأبيد التحريم في الأحوال كلها، بينما لو علمنا سبب الورود، ندرك أن التحريم كان بسبب طروء الفقر، ثم لما انتهت الحال التي عليها الناس، عاد الحل، وسمح بالأكل والادخار كما جاء في رواية أخرى للحديث: "كلوا وأطعموا وادخروا فإن ذلك العام ـ أي العام الذي نهى فيه عن الادخار ـ كان بالناس جهد فأردت أن تعينوا فيها"[٥٩]. إن هذا الفهم

---

٥٢- يجملون: يذيبون.

٥٣- الودك: دسم اللحم.

٥٤- الأسقية: جمع سقاء، وهو الوعاء الذي يوضع فيه الشراب.

٥٥- الدافة: جماعة من الناس يقدمون على بلد من بلد آخر، والمقصود هنا: ضعفاء العرب وفقراؤهم.

٥٦- دفت: أقبلت، والدف: السير السريع المتقارب الخطى.

٥٧- متفق عليه: أخرجه مسلم: كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي، بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء، (١٩٧١) من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه البخاري: كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها، رقم (٥٥٧٠) مختصرا بمعناه.

٥٨- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، **الموافقات**، المحقق: أبو عبد الله مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ٣/ ٣٥٢.

٥٩- متفق عليه: أخرجه البخاري: كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها، رقم (٥٥٦٩) واللفظ له، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي، رقم (١٩٧٤) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

الذي يمنحه لنا فقه سبب الورود، يدفعنا قبل تنزيل الأحكام على الواقع، إلى فهم ظروف وشروط الواقع، وهذا هو الاجتهاد المطلوب في مورد النص، ومعرفة مدى استطاعته، وحدود تكليفه.

وتكون القصة في الغالب هي سبب ورود الحديث، ومثال ذلك حديث أنس رضي الله عنه، المتفق عليه: "جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؛ قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً؛ فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني"(٦٠).

ومن ذلك حديث: "الأئمة من قريش"(٦١). فقد فسّره ابن خلدون بأنه صلى الله عليه وسلم راعى ما كان لقريش في عصره من القوة العصبية التي يرى ابن خلدون أن عليها تقوم الخلافة أو الملك، قال: "فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلبة علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية، فرددناه إليها، وطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية،وهي وجود العصبية، فاشتراطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية على من معها لعصرها ليستتبعوا من سواهم وتجتمع الكلمة على حسن الحماية"(٦٢). والمقصود هنا بيان أهمية سبب ورود الحديث في فهمه.

**فوائد معرفة أسباب ورود الحديث:**

العلم بأسباب ورود الحديث الشريف يفيد كثيراً للمشتغل بالحديث والفقه معا، ومن أبرز الفوائد المتحصلة من هذا النوع:

١- إدراك حكم التشريع، ومعرفة مقاصد الشريعة: يعد سبب الورود معرفا بالظرف الذي لأجله ذكر الحديث، وما احتف به من الظروف والملابسات، وهذا يفيد كثيرا في مسألة الاجتهاد وتنزيل الأحكام على الوقائع والنوازل، ويعين في باب القياس وضم النظير إلى نظيره.

---

٦٠- متفق عليه، تقدم تخريجه.

٦١- رواه أحمد عن أنس ورجاله ثقات كما قال أبو بكر الهيثمي في **مجمع الزوائد**، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ، ٥/ ١٩٢، قال المنذري في **الترغيب والترهيب**: إسناده جيد، انظر: يوسف القرضاوي، **المنتقى** من كتاب **الترغيب والترهيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٣٦٦هـ، ٢/ ١٣١رقم: ١٢٨١.

٦٢- انظر: **مقدمة ابن خلدون**، بتحقيق: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي الثانية، ٢/ ٦٩٥-٦٩٦.

٢- فهم الحديث على الوجه الصحيح، وسلامة الاستنباط منه: قال الواحدي عن أسباب النزول: "إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية، وقصد سبيلها دون الوقوف إلى قصتها وبيان نزولها"(٦٣). وقال ابن دقيق العيد: "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن"(٦٤). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"(٦٥).

والأمر لا يختلف كثيرا في أسباب ورود الحديث عنه في أسباب نزول القرآن، فالفقيه والمجتهد بحاجة ماسة إلى النظر في سبب ورود الحديث، حتى لا يحصل الخطأ في فهم النص وتنزيله على غير محله(٦٦). مثال ذلك: حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس من البر الصوم في السفر"(٦٧). وهذا مشكل مع ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه صام في السفر؛ لكن هذا الإشكال ينزاح إذا عرف سبب ورود الحديث، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه، فقال: "ما هذا؟" فقالوا: صائم، فقال: "ليس من البر الصوم في السفر". فبمعرفة سبب ورود الحديث فهم الحديث على وجهه، وسلم الاستنباط منه، وأن الصيام في السفر لا يكون من البر إذا بلغ بالمرء من الجهد والمشقة كحال ذلك الرجل.

٣- تخصيص العام.

٤- تعيين المبهم: ومن أمثلته ما جاء عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره"(٦٨). فقد بيّن هذا المبهم في سبب ورود الحديث،

---

٦٣- أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، **أسباب النزول**، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ، ص ٤.

٦٤- نقل قوله جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ١/ ٨٤.

٦٥- شيخ الإسلام ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، جمع عبد الرحمن بن قاسم، المحقق: أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط ٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ١٣/ ٣٣٩.

٦٦- تكلم الأصوليون على إعمال سبب الورود في الترجيح بين النصين المتعارضين ضمن مرجحات المتن، ينظر: ابن يونس الولي، **ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين**، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص ٣٢١.

٦٧- متفق عليه، تقدم تخريجه.

٦٨- متفق عليه، تقدم تخريجه أيضاً.

وذلك في قول أنس: كسرت الربيع ـ وهي عمة أنس بن مالك ـ ثنية جارية من الأنصار فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص، فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك: لا والله لا تكسر ثنيتها يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره".

**التصنيف في هذا الفن:**

قال الإمام ابن حجر: "معرفة سبب الحديث: وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي، وهو أبو حفص العكبري. وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أن بعض أهل عصره شرع في جمع ذلك، فكأنه ما رأى تصنيف العكبري المذكور"(٦٩). وقال الإمام ابن الملقن: "اعلم أن بعض المتأخرين من أهل الحديث شرع في تصنيف أسباب الحديث كما صنف في أسباب النزول للقرآن العزيز، كالواحدي وغيره، كذا عزاه الشيخ تقي الدين لبعض المتأخرين، وعزاه ابن العطار في شرحه إلى ابن الجوزي وغيره، وسمعت من يذكر أن عبد الغني بن سعيد الحافظ صنف فيه تصنيفا قدر العمدة"(٧٠). وقال الإمام السيوطي: "صنف فيه أبو حفص العكبري وأبو حامد بن كوتاه الجوباري، قال الذهبي: ولم يسبق إلى ذلك"(٧١). وقال أيضاً: "وأما أسباب الحديث فألف فيه بعض المتقدمين ولم نقف عليه، وإنما ذكروه في ترجمته"(٧٢). وقال الإمام السخاوي: "مما يتضح به المراد من الخبر معرفة سببه؛ ولذا اعتنى أبو حفص العكبري ـ أحد شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي ـ ثم أبو حامد محمد بن أبي مسعود الأصبهاني عرف بكوتاه بإفراده بالتصنيف، وقال ابن النجار في ثانيهما: إنه حسن في معناه لم يسبق إليه. وليس كذلك فالعكبري متقدم عليه"(٧٣).

---

٦٩- أبو الفضل أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، المحقق: عبد بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ، ١/ ٥٠، ٥١.

٧٠- عمر بن علي ابن الملقن، **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ، ١/ ٢٠٥.

٧١- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ٢/ ٣٩٥.

٧٢- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مقدمة **اللمع في أسباب ورود الحديث**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص ٢٨.

٧٣- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ، ٣/ ٥٥، ٥٦.

**من أشهر ما صنف في هذا النوع:**

١- ما كتبه الحافظ البلقيني في كتابه **محاسن الاصطلاح**، أضاف خمسة أنواع من علوم الحديث لم يتكلم عنها "ابن الصلاح" في **مقدمته**، ومنها النوع التاسع والستون: معرفة أسباب الحديث.

٢- **اللمع في أسباب الحديث**، أو **أسباب ورود الحديث** للحافظ جلال الدين السيوطي، وقد قام بتحقيقه الدكتور يحيى إسماعيل، في عمله للماجستير.

٣- **البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف** تأليف السيد الشريف إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسيني الدمشقي،وقد حققه وعلق عليه فضيلة الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم رحمه الله.

٤- **أسباب ورود الحديث: تحليل و تأسيس** للدكتور محمد رأفت سعيد.

**المبحث الثاني: سبر الحديث وجمع الروايات الواردة في الموضوع الواحد:**

إذا كان القرآن الكريم يفسر بعضه بعضا، ويحمل بعضه على بعض حتى يصح إدراك معانيه، ويحسن فهم مراميه(٧٤)، فكذلك الحديث النبوي، بل الأمر فيه أولى وآكد، لكثرة طرقه، واختلاف رواياته.وهذا المعنى هو الذي عبر عنه الإمام أحمد بقوله: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا"(٧٥). فرب لفظة مشكلة في حديث ترد مفسرة في حديث آخر، ورب اسم مبهم في حديث يرد مصرحا به في حديث آخر،وقد يكون اللفظ عاما في حديث، وله مخصص في حديث آخر، أو مطلقا وله مقيد.. أو ما إلى ذلك. وهذا الفقه لا يتأتى إلا بجمع روايات الحديث الواحد وإعمال النظر فيها(٧٦). وجمع ألفاظ الحديث، وتبيين ما يزيد الثقات في متنه على بعضهم يحرر أصول كثير من الأحاديث، وربما أبان عن معنى يتحصل بتلك الزيادة، أو بتمام السياق لم يكن ليحصل بدونه. بل في اختلاف الفقهاء مسائل كثيرة يعود سبب اختلافهم فيها إلى هذا المعنى(٧٧). وهذا المنهج يسمى عند العلماء بالسبر. والسبر اصطلاحا: هو استقصاء روايات الحديث الواحد، وتتبع طرقه، ثم اختبارها

---

٧٤- من نماذج التفسير التي سلكت هذا المسلك **تفسير القرآن العظيم** لابن كثير وكتاب **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** لمحمد الأمين الشنقيطي.

٧٥- الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٦٦م، ٢/ ٢١٢، رقم: ١٦٤٠ بإسناد حسن.

٧٦- ومن نماذج شروح الحديث التي سلكت هذا المسلك **فتح الباري** لابن حجر، و**نيل الأوطار** للشوكاني.

٧٧- انظر: عبدالله الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج ٣ ، ص ١٥٠.

وموازنتها بروايات الثقات[٧٨]. فقوامه أمران هما:

**الأول**: استقصاء روايات الحديث: وهذا يعني أن يجمع الناقد روايات الحديث الواحد جمع استقصاء وإحاطة، مستعملا شتى الوسائل لذلك من سماع ومكاتبة ومساءلة وجمع للنسخ، مستعينا بالبحث في دواوين السنة المبوّبة والمسندة، منقبا في المصنفات والمعاجم والمشيخات والأمالي والفوائد والأجزاء، وغيرها، حتى ينبعث اليقين فيه بأن كل طرق الحديث، أو معظمها بين يديه.

**الثاني**: الاختبار، أي اعتبار تلك الروايات، والنظر فيمن شورك من رواتها، وتوبع ممن تفرد، أو خالف؛ وهذا يقتضي معرفة متابعات تلك الرواية وشواهدها، ثم موازنتها مع مرويات الراوي، والحكم عليه.

والعلماء لم يتفقوا على كلمة واحدة له، فبعضهم سماه "السبر" مثل ابن حبان قال: "وإذا روى ضعيفان خبرا موضوعا،لا يتهيأ إلزاقه بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر"[٧٩]. ومنهم من سماه "المعارضة" كما هو اللفظ عند ابن معين، قال: "ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه"[٨٠]. أو "المقابلة" كما جاء عند مسلم حيث قال: "فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، يتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ"[٨١]. وفي هذا النص بيّن رحمه الله عنصري السبر، وهما: الجمع، والاعتبار.

---

٧٨- انظر: أحمد عزي، "السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين"، جامعة الإمارات، بحث مقدم إلى ندوة "علوم الحديث: واقع وآفاق"، المنعقدة بتاريخ ٨ـ١٠ أبريل ٢٠٠٣م في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي.

٧٩- محمد بن حبان البستي، **المجروحين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١/ ٣١٤، وانظر منه ٢/ ١١٠، ٢٤٠، وانظر: أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٣/ ٨٩، والسخاوي، **الأجوبة المرضية**، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ، ١/ ١٧.

٨٠- أبو زكريا يحيى بن معين، **التاريخ**، برواية الدوري عنه، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٢/ ٦٦٧.

٨١- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **التمييز**، مطبوع مع كتاب: **منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه**، لمحمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ط ٣، ١٩٩٠م، ص ٢٠٩، والإمام أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، (النص: ١٢١٨، ٣٥٦٧، ٤٣٢٠).

وآخرون أطلقوا عليه الاعتبار وبهذا الإطلاق بحثته عامة كتب المصطلح[٨٢]. وبعض المعاصرين سماه المقارنة[٨٣] أو الموازنة[٨٤]. وهذه إطلاقات متقاربة المعاني، والأمر فيه سعة، والله أعلم.

فالسبر أو الاعتبار هو منهج بحثي اتبعه علماء الأمة ـ ولهم السبق في ذلك ـ مثل المنهج الاستقرائي. قال الأمير الصنعاني: "من أنواع علوم الحديث "الاعتبار والمتابعات والشواهد" هكذا عبارة ابن الصلاح، قال الحافظ ابن حجر: عليها قلت: هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسيم للمتابعات والشواهد وليس كذلك بل الاعتبار هي الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد وعلى هذا كان حق العبارة أن يقول معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد وما أحسن قول شيخنا في منظومته: الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راو غيره فيما حمل فهذا سالم من الاعتراض. وذلك لأن الاعتبار هو نفس معرفة القسمين أو علة معرفتهما وليس قسيما لهما لعدم اندراج الثلاثة تحت أمر واحد فإن التقسيم هو ضم القيود المتباينة أو المتخالفة إلى القسم وليس هذا كذلك بل الاعتبار هيئة للتوصل إلى المتابع أو الشاهد فكيف يكون قسما لهما"[٨٥].

هذه ألفاظ يتداولها أهل الحديث بينهم فالاعتبار "حقيقته أن يأتي المحدث إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة واعتباره يكون بسبره أي المحدث أي بتتبعه طرق الحديث ليعرف المحدث هل يشاركه أي يشارك الراوي في رواية ذلك الحديث الذي سبر طرقه راو غيره أي غير ذلك البعض فرواه أي ذلك الغير عن شيخه عن شيخ البعض فيكون شيخا لهما فإذا لم يجد من يشاركه في شيخه تتبع الطرق فإذا لم يجد فيها من رواه عن شيخه فعن شيخ شيخه إلى الصحابي أي يكون السبر والتتبع إلى أن ينتهي إلى الصحابي "فإن وجد من رواه عن أحد منهم" ... فالاعتبار طريق لمعرفة التابع"[٨٦].

---

٨٢- انظر: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح**، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٩٨٤م، ص ١٨٢، والنووي، **إرشاد طلاب الحقائق**، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١/ ٢٢١، والزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ٢/ ١٦٩، والسيوطي، **تدريب الراوي**، ١/ ٢٨١، و**فتح المغيث**، ١/ ٢٤١، وغيرها.

٨٣- كذا أطلقه الشيخ الأستاذ أحمد نور سيف في بحثه النفيس: "دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين في مراتب الجرح والتعديل"، المنشور بمجلة **البحث العلمي** لجامعة أم القرى، ٥٤، العدد الثاني، ١٣٩٩هـ.

٨٤- انظر: **حاشية النقد عند المحدثين**، ص ٦٧.

٨٥- انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ١/ ٢٤١.

٨٦- محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ج ٢، ص ١٠.

فلا بد من القول أن السبر ليس عملية سهلة يمكن لأيّ محدث القيام به، بل هذا من عمل النقاد الجهابذة. وإليك هذا المثال: قال البيهقي رحمه الله: "أخبرنا أبو عبد الله وأبو بكر، وأبو زكريا، قالوا: حدثنا أبو العباس قال: أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ''الشهر تسع وعشرون، لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين''، وهكذا رواه المزني، عن الشافعي، وكذلك رأيته في نسخ عن البخاري، عن القعنبي، عن مالك، وقال سائر الرواة عن مالك: "فإن غم عليكم فاقدروا له"، وكذلك قاله الدارمي، عن القعنبي"[٨٧]. قلت: بعد جمع طرق هذا الحديث ـ حديث ابن عمر ـ بهذا المتن نجد أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم: ابن عباس وأبو بكرة وأبو هريرة:

١- أما حديث ابن عباس فرواه سفيان وابن جريج عن عمرو بن دينار. قال: أخبرني محمد بن حنين مولى العباس، قال سمعت عبد الله بن عباس يتعجب ممن يتقدم الشهر بالصيام ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

أخرجه الحميدي ٥١٣ قال: حدثنا سفيان. وأحمد ١/ ٢٢١ (١٩٣١) قال: حدثنا سفيان. وفي ١/ ٣٦٧ (٣٤٧٤) قال: حدثنا عبد الرزاق، وابن بكر. قالا: أخبرنا ابن جريج. والدارمي ١٦٨٦ قال: أخبرنا عبيد الله بن سعيد، حدثنا سفيان. والنسائي ٤/ ١٣٥، وفي **الكبرى** ٢٤٤٦ قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد. قال: حدثنا.

٢- أما حديث أبي بكرة: فأخرجه أحمد ٥/ ٤٢ (٢٠٧٠٤) قال: حدثنا سليمان بن داود الطيالسي، أبو داود، أنبأنا عمران، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بكرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يعني؛ "صوموا الهلال لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"، والشهر: هكذا، وهكذا، وهكذا وعقد.

٣- أما حديث أبي هريرة: فقد رواه حماد بن سلمة وشعبة والربيع بن مسلم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين". ـ لفظ محمد بن جعفر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تصوموا حتى تروا

---

٨٧- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعه جي، دار الوعي، حلب، القاهرة، ١٤١٢هـ، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ج ٧ ، ص ١١٩، حديث رقم: ٢٥٩٠.

الهلال، ولا تفطروا حتى تروا الهلال. وقال: صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غبي عليكم فعدوا ثلاثين. قال شعبة: وأكثر علمي أنه قال: لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا الهلال".

أخرجه أحمد ٢/ ٤١٥ (٩٣٦٥) قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة. وفي ٢/ ٤٣٠ (٩٥٥١ و٩٥٥٢) قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة . وفي ٢/ ٤٥٤ (٩٨٥٢ و٩٨٥٣) قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا شعبة. وفي ٢/ ٤٥٦ (٩٨٨٦) قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة. وفي ٢/ ٤٦٩ (١٠٠٦٢) قال: حدثنا عبد الرحمان بن مهدي، قال: حدثنا حماد. والدارمي ١٦٨٥ قال: حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا شعبة. والبخاري ١٩٠٩ قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة. ومسلم ٢٤٨٢ قال: حدثنا عبد الرحمان بن سلام الجمحي، حدثنا الربيع، يعني ابن مسلم. وفي (٢٤٨٣) قال: وحدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة. والنسائي ٤/ ١٣٣، وفي **الكبرى** ٢٤٣٨ قال: أخبرنا مؤمل بن هشام، عن إسماعيل، عن شعبة. وفي ٤/ ١٣٣، وفي **الكبرى** ٢٤٣٩ قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا ورقاء، عن شعبة. وابن حبان ٣٤٤٢ قال: أخبرنا أبو عروبة، قال: حدثنا محمد بن عبد الله ابن يزيد المقرئ، قال: حدثنا أبي، عن ورقاء، عن شعبة.

فثبت بهذا أن للحديث مخارج غير ابن عمر رضي الله عنه. وأما قول البيهقي: "وقال سائر الرواة عن مالك: فإن غم عليكم فاقدروا له، وكذلك قاله الدارمي، عن القعنبي". فيه نقطتان:

**النقطة الأولى**: يشير إلى انفراد الشافعي به عن مالك في قوله: "فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين" !! وبتتبع طرق حديث ابن عمر خاصة يتبين أن له طريقين عن عبد الله بن دينار:

١- مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

أخرجه مالك في **الموطأ** ٧٨٢، والبخاري ٣/ ٣٤ (١٩٠٧) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا مالك.

٢- إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين". وفي رواية: "الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له".

أخرجه مسلم ٣/ ١٢٢ (٢٤٧٢) قال: حدثنا يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وابن حجر. قال يحيى: أخبرنا. وقال الآخرون: حدثنا إسماعيل، وهو ابن جعفر. وابن خزيمة ١٩٠٧ قال: حدثنا علي بن حجرالسعدي، حدثنا إسماعيل، يعني ابن جعفر. قال ابن خزيمة: إسماعيل بن جعفر من حفاظ الدنيا في زمانه. ويتبين من ذلك لم ينفرد به بل تابعه عليه إسماعيل رحمه الله.

**النقطة الثانية:** قوله: "فإن غم عليكم فاقدروا له"، نجد أن لها أربعة طرق عن نافع، هي:

١- طريق مالك أخرجه مالك في **الموطأ** ٧٨١، والدارمي ١٦٨٤ قال: حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا مالك، والبخاري ٣/ ٣٤ (١٩٠٦) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا مالك. ومسلم ٣/ ١٢٢ (٢٤٦٥) قال: حدثنا يحيى بن يحيى. قال: قرأت على مالك، والنسائي وفي **الكبرى** ٢٤٤٢ قال: أخبرنا محمد بن سلمة، والحارث بن مسكين، قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن القاسم، عن مالك.

٢- طريق أيوب السختياني أحمد ٢/ ٥ (٤٤٨٨) قال: حدثنا إسماعيل قال: أنبأنا أخبرنا أيوب. والدارمي (١٦٩٠) قال: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب. ومسلم في (٢٤٦٩) قال: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل، عن أيوب. وأبو داود ٢٣٢٠ قال: حدثنا سليمان بن داود العتكي، حدثنا حماد، حدثنا أيوب. وابن خزيمة في (١٩١٨) قال: حدثنا أبو هاشم، زياد بن أيوب، والحسن بن محمد الزعفراني، وأحمد بن منيع، ومؤمل بن هشام. قالوا: حدثنا إسماعيل، وهو ابن علية، أخبرنا أيوب. وقال الزعفراني، ومؤمل: عن أيوب.

٣- طريق عبيد الله بن عمر أخرجه أحمد في ٢/ ١٣ (٤٦١١) قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيدالله. ومسلم في (٢٤٦٦) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، حدثنا عبيد الله. وفي (٢٤٦٧) قال: وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله. وفي (٢٤٦٨) قال: وحدثنا عبيد الله بن سعيد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، وفي **الكبرى** ٢٤٤٣ قال: أخبرنا عمرو بن علي. قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا عبيد الله. وابن خزيمة ١٩١٣ قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا عبيد الله.

٤- طريق سلمة بن علقمة أخرجه مسلم في (٢٤٧٠) قال: وحدثني حميد بن مسعدة الباهلي، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا سلمة، وهو ابن علقمة.

لهذا قال ابن حجر رحمه الله: "وأما حديث بن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله "فاقدروا له" وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ "فاقدروا ثلاثين" كذلك أخرجه مسلم من طريق

عبيد الله بن عمر عن نافع وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال عبد الرزاق وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع به وقال "فعدوا ثلاثين" واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضاً فيه على قوله "فاقدروا له" وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي وكذا رواه إسحاق الحربي وغيره في **الموطأ** عن القعنبي وأخرجه الربيع بن سليمان والمزنى عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا عن القعنبي "فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"(٨٨).

**فقه الحديث:**

الخلاف بين الروايتين في قوله: "فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"، وقوله: "فإن غم عليكم فاقدروا له".

والمشكل فيه قوله: "فاقدروا له". فالواجب حسب قواعد العلماء التي أشرنا إليها سابقا، ومن طرق هذا الحديث أن قوله: "فاقدروا له"، جاء مفسراً في رواية مسلم من طريق عبيد الله بن عمر: "فإن أُغمِيَ عليكم فاقدروا له ثلاثين"(٨٩). وبذلك يزول الإشكال ويرتفع الخلاف إن شاء الله تعالى.

قال النووي رحمه الله: "فاقدروا له، وفي رواية: فاقدروا له ثلاثين، وفي رواية: إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له، وفي رواية: فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوما، وفي رواية: فإن غمي عليكم فأكملوا العدد، وفي رواية: فإن غمي عليكم الشهر فعدوا ثلاثين، وفي رواية: فإن أُغمِيَ عليكم فعدوا ثلاثين. هذه الروايات كلها في الكتاب على هذا الترتيب وفي رواية للبخاري: فإن غبى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين... ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور السلف والخلف إلى أن معناه: قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما ... واحتج الجمهور بالروايات المذكورة فأكملوا العدة ثلاثين وهو تفسير لـ: اقدروا له، ولهذا لم يجتمعا في رواية بل تارة يذكر هذا وتارة يذكر هذا ويؤكده الرواية السابقة: فاقدروا له ثلاثين، قال المازري: حمل جمهور الفقهاء قوله صلى الله عليه و سلم: "فاقدروا له" على أن المراد إكمال العدة ثلاثين كما فسّره في حديث آخر"(٩٠).

**مدى إمكانية تطبيق المعاصرين لسبر الأحاديث:**

من المعلوم أن جمع طرق الحديث أساس لفهم الحديث وفقهه، فلايصح القول أنه قصر على

---

٨٨- ابن حجر، **فتح الباري**، ج ٤، ص ١٢١.

٨٩- **صحيح مسلم**، ج ٣، ص ١٢٢.

٩٠- **شرح النووي على صحيح مسلم**، مؤسسة قرطبة، مصر، ط ٢، ١٤١٤هـ، ج ٧، ص ١٨٦.

المتقدمين، فذلك رأي قد أفل، إذ بقيت الصناعة الحديثية قائمة في كل عصر تقريبا تضمر أحيانا، وتقوى أحيانا أخرى[٩١]. أما سبر حديث الراوي من أجل الحكم عليه، فذاك أمر مختلف، يظهره هذا المثال: وهو ما قرره المعلمي بقوله: "لكن إذا كان القادحون في الراوي قد نصوا على ما أنكروه من حديثه بحيث ظهر أن ما عدا ذلك من حديثه مستقيم، فقد يتيسر لنا أن ننظر في تلك الأحاديث، فإذا تبين أن لها مخارج قوية تدفع التهمة عن الراوي فقد ثبتت استقامة روايته". قال ابن عدي في آخر ترجمة أبي السمح دراج بن سمعان، بعد أن ذكر ما استنكره من حديثه: "وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت [أيها المحدث] دراج، وبرأته من هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه، أن سائرأحاديثه لا بأس بها، ويقرب صورته مما قال فيه يحيى بن معين [وثقه يحيى]"[٩٢].

والعناية بسبر الحديث وجمع طرقه تحقق فوائد عظيمة، منها: معرفة سبب ورود الحديث، والتعليل أو معرفة العلة التي سيق لها الحديث، ودفع توهم الحصر، وتعين في الحكم على الراوي، ومعرفة المبهم، ومعرفة المقلوب، ومعرفة زيادة الثقة التي تفيد حكما زائدا على باقي الروايات. ومن ناحية أخرى حسم الفوضى القائمة في الساحة الإسلامية بتعلم القواعد، والضوابط الخاصة بهذا العلم. ومحاولة تضييق شقة الخلاف بين المذاهب الفقهية في الاستدلال والاحتجاج.

أما معالجة المشكلات المعاصرة فهو يعالج خمس عشرة مشكلة تستحق كل واحدة منها أن تفرد ببحث مستقل! أذكرها على سبيل الإجمال: وضع النص في غير موضعه الصحيح، ورد الأحاديث الصحيحة، وسوء التأويل، وتقديم العقل على الشرع، والخلل في فقه السنن الكونية والاجتماعية، والارتجال وقصور الدراسة والتخطيط، والغلو والتنطع والتشدد، والتشديد والتعسير، وعدم الاعتراف بالرأي الآخر، والخلل في فقه الأولويات، والخلل في فقه الموازنات، والخلل في فقه الاختلاف، والخلل في فقه المقاصد، والتطاول على مقام الفتوى، والتكفير والعنف.

**المبحث الثالث: الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث:**

قال النووي رحمه الله: "هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف"[٩٣]. وقال السخاوي: "وهو من أهم الأنواع، مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما

---

٩١- انظر: أحمد عزي، **السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين**.

٩٢- عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ج ٣، ص ١٥.

٩٣- **التقريب مع التدريب**، ٢/ ٦٥١.

يكمل به من كان إماما جامعا لصناعتي الحديث والفقه، غائصا على المعاني الدقيقة"[٩٤]. فهذا من الأمور المهمة لحسن فهم السنة: التوفيق بين الأحاديث الصحيحة التي تتعارض في ظاهر الأمر، لا في الحقيقة، والجمع بين بعضها وبعض بإزالة التعارض والتوفيق بين النصين، بحيث تأتلف ولا تختلف، وتتكامل ولا تتعارض، والجمع هنا مقدم على الترجيح، لأن فيه إعمالا للنصين، وهذا أولى من إهمال أحدهما. ويوضح ذلك أن مختلف الحديث نوعان: أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك، والقول بهما جميعا[٩٥]. والثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما[٩٦]، وهذا يكون على ضربين:

١- أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

٢- أن لا تقوم دلالة على النسخ، فيصار إلى ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح[٩٧].

فتظهر بذلك الخطوات التي ينبغي أن تسلك فيما ظاهره التعارض. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "فصار ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين"[٩٨]. وقد بيّن ابن القيم رحمه الله أن الأحاديث التي ظاهرها التعارض لا تخرج عن أحد ثلاث حالات، فقال: "فإذا وقع التعارض: فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط. أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر إذا كان مما يقبل النسخ. أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم. فلابد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة"[٩٩].

فبهذه القسمة العقلية أن الحديثين إذا وقع بينهما تعارض: فإما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قالهما، أو أن أحدهما لا يكون من كلامه، ويكون أحد الرواة غلط فجعله من كلامه، كمن يرفع

---

٩٤- **فتح المغيث**، ٣ / ٧١.

٩٥- انظر: زين الدين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ج ١، ص ٢٨٥.

٩٦- محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم، مكتبة أضواء السلف، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ج ١، ص ٦٩.

٩٧- انظر: **مقدمة ابن الصلاح**، ص ١٤٣، و**التدريب**، ٢/ ١٩٦- ١٩٨.

٩٨- ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر**، ص ٣٩.

٩٩- ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط ٢٧، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ٤/ ١٤٩.

الموقوف أو يزيد لفظة ليست من كلامه صلى الله عليه وسلم، ونحو ذلك. فإذا ثبت أن أحد الخبرين ليس من كلامه فلا إشكال، فإن الضعيف لا يعارض به الثابت الصحيح. وأما إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قالهما جميعا: فإنه ينظر في نسخ أحدهما بالآخر إذا ثبت تأخر أحدهما. فإن لم نجد سبيلا إلى نسخ أحدهما بالآخر، فإنه يتعين الجمع بينهما، وحينئذ لا يكون هناك تعارض في واقع الأمر، وإنما التعارض في فهم السامع.

**النوع الثاني**: ما تقدم ذكره من أنواع مختلف الحديث وهو أن يتضاد حديثان ولا يمكن الجمع بوجه من الوجوه، ولم يكن هناك نسخ، فيصار إلى أوجه الترجيح بينهما. وقد جمعها الحافظ الحازمي[١٠٠] فذكر خمسين وجها من وجوه الترجيح[١٠١].

يمكن تلخيص وجوه الترجيح[١٠٢] التي استعملها العلماء فيما يلي:

١- أن يكون رواة أحد الخبرين من أهل الرجل ـ صاحب القصة ـ وخاصته، فإنهم أعلم به من غيرهم، فيقدم خبرهم[١٠٣].

٢- أن يكون عمل الصحابة أو أكثرهم ـ ولاسيما الخلفاء الراشدين ـ موافقاً لأحد الخبرين، فيقدم على ما لم يكن كذلك[١٠٤].

٣- أن يكون أحد الخبرين جاء بالشك، والآخر مجزوما به، فتقدم رواية الجازم على رواية الشاك[١٠٥].

---

١٠٠- أبوبكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ٢، ١٣٥٩هـ، ص ٥٩- ٨٩.

١٠١- وانظر: أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص ٦٠٨- ٦١٢، **والتقييد والإيضاح**، ص ٢٤٥، وحكى أن وجوه الترجيح تزيد على مائة وجه.

١٠٢- راجع: جمال بن محمد السيد، **ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة**، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ج ١، ص ٥٠٤ - ٥٠٨.

١٠٣- انظر: **زاد المعاد**، ٣/ ٥٨٦ - ٥٨٧.

١٠٤- انظر: الحازمي، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ**، ص ١٥.

١٠٥- انظر: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، **تهذيب السنن**، مطبوع مع **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ، ٢/ ٤١٧ - ٤١٨.

٤- تقديم ما أخرجاه في **الصحيحين** أو أحدهما على ما لم يخرَّج فيهما[١٠٦].

٥- تقديم خبر المثبت على خبر النافي؛ لأن المثبت معه زيادة علم خفيت على النافي[١٠٧].

٦- أن يكون أحد الحديثين قد اختلفت الرواية فيه، والآخر لم تختلف، فيقدم الذي لم يختلف على غيره[١٠٨].

٧- الترجيح بكثرة عدد الرواة لأحد الخبرين[١٠٩].

**مسالك أهل العلم في دفع مختلف الحديث:**

القول الذي عليه جماهير أهل العلم[١١٠] في دفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث، هو أن يسلك المجتهد الطرق التالية[١١١]:

**الجمع بين الحديثين:**

لاحتمال أن يكون بينهما عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو مجمل ومبين؛ لأن القاعدة المقررة عند أهل العلم أن إعمال الكلام أولى من إهماله[١١٢]. قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

---

١٠٦- انظر: **التقييد والإيضاح**، ص ٢٨٩.

١٠٧- انظر: **زاد المعاد**، ١/ ٣٦٤.

١٠٨- انظر: الحازمي، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ**، ص ١٥.

١٠٩- انظر: المرجع السابق، ص ١١، و**تدريب الراوي**، ٢/ ١٩٨.

١١٠- ينظر: الشافعي، **الرسالة**، ٣٤١-٣٤٢، أبو المظفر منصور بن محمد المروزي السمعاني، **قواطع الأدلة في الأصول**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م، ١/ ٤٠٤، **مجموع الفتاوى**، ٢٠/ ٢٤٧، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ٢/ ٤٢٥، **الموافقات**، ٤/ ٢٩٤، **التقييد والإيضاح**، ٢/ ٨٤٤، **تدريب الراوي**، ٢/ ١٧٥.

١١١- انظر: علي بن عبد الرحمن العويش، **مقدمات في علم مختلف الحديث**، جامعة الملك سعود، ١٤٢٦هـ ج ١، ص١٣- ١٥.

١١٢- علي بن عبد الكافي السبكي، **الإبهاج**، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ، ٢/ ١٢٩، محمد بن عبد الله الزركشي، **المنثور في القواعد الفقهية**، تحقيق: تيسير بن فائق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ١/ ١٨٣، محمد عميم الإحسان المجددي، **قواعد الفقه**، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، صدف پبلشرز، كراتشي، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ص ٦٠، أحمد بن محمد الزرقا، **شرح القواعد الفقهية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ، ٣٢١، محمد بن صدقي البورنو، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، مكتبة المعارف، ط ٢، ١٤١٠هـ، ص ١٨٧.

"ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجها يمضيان معا إنما المختلف ما لم يمضي إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه"(١١٣). قال الخطابي رحمه الله تعالى: "وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر، أن لا يحملا على المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث"(١١٤).

**النسخ:**

إن لم يمكن الجمع بين الحديثين، نُظِر في التاريخ؛ لمعرفة المتأخر من المتقدم، فيكون المتأخر ناسخا للمتقدم، قال الشافعي رحمه الله: "فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا"(١١٥).

**الترجيح:**

إن لم يمكن الجمع، ولم يقم دليل على النسخ، وجب المصير إلى الترجيح الذي هو تقوية أحد الحديثين على الآخر بدليل لا بمجرد الهوى(١١٦). قال الشافعي رحمه الله تعالى: "ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي صلى الله عليه وسلم مما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس فأيّ الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه"(١١٧). وقال الشوكاني رحمه الله في مبحث وجوه الترجيح بين المتعارضين: "إنه متفق عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح"(١١٨).

---

١١٣- **الرسالة**، ١/ ٣٤٢.

١١٤- أبو داود الخطابي، **معالم السنن**، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ٣/ ٦٨.

١١٥- الإمام الشافعي، **اختلاف الحديث**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ٤٨٧.

١١٦- يحيى بن شرف النووي، **المجموع شرح المهذب**، تحقيق: محمد بن نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٣/ ١١٠-١١١، ١٢٠-١٢١.

١١٧- **اختلاف الحديث**، ٤٨٧.

١١٨- محمد بن علي الشوكاني، **إرشاد الفحول**، تحقيق: شعبان بن محمد إسماعيل، المكتبة التجارية، ط ١، ١٤١٣هـ، ٤٦٠.

**التوقف:**

إذا تعذر كل ما تقدم من الجمع والنسخ والترجيح فإنه يجب التوقف حينئذ عن العمل بأحد الحديثين حتى يتبين وجه الترجيح. قال الشاطبي رحمه الله تعالى: "...التوقف عن القول بمقتضى أحدهما وهو الواجب إذا لم يقع ترجيح..."(١١٩). قال السخاوي رحمه الله تعالى: "ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه وفوق كل ذي علم عليم"(١٢٠).

**من أهم الكتب المعينة لفهم هذا الفن:**

١- كتاب **اختلاف الحديث** للإمام الشافعي رحمه الله تعالى: يعتبر هذا الكتاب أول مؤلف في هذا الفن، حيث لم يتقدم الشافعي إلى التأليف فيه أحد من أهل العلم، ولذا قال الإمام السيوطي في ألفيته:

أول من صنف في المختلف  الشافعي فكن بذا النوع حفي(١٢١)

وقد جمع فيه الإمام الشافعي رحمه الله جملة من نصوص السنة المختلفة والمتعارضة في الظاهر، فأزال إشكالها ودفع التعارض عنها، وفق منهج علمي رصين، فيسلك سبيل الجمع إن أمكن، أو النسخ إن ثبت، أو الترجيح إن تعذر الجمع ولم يثبت النسخ، وهذا المنهج هو ما التزمه الجمهور في دفع التعارض والتوفيق بين الأحاديث، وهو ما أشار إليه الشافعي في مقدمة كتابه هذا حيث قال: "وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا، استعملا معا، ولم يعطل واحد منهما الآخر... فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف ـ كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام ـ كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا... ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي صلى الله عليه وسلم، مما سوى الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأيّ الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه"(١٢٢). ولكنه لم يقصد في هذا الكتاب استيعاب النصوص المتعارضة في السنة، وإنما قصد التمثيل وبيان كيفية إزالة التعارض بينها لتكون نموذجا لمن بعده من العلماء.

٢- كتاب **تأويل مختلف الحديث** لابن قتيبة رحمه الله تعالى.

---

١١٩- **الموافقات**، ٤/ ١٥٤.

١٢٠- **فتح المغيث**، ٣/ ٤٧٥.

١٢١- **ألفية السيوطي**، ص ١٧٨.

١٢٢- **اختلاف الحديث**، ص٤٠ .

٣- كتاب **مشكل الآثار** للطحاوي رحمه الله تعالى، يعتبر هذا الكتاب أوسع ما كتب في هذا المجال.

٤- كتاب **مشكل الحديث وبيانه** لابن فورك رحمه الله تعالى، هذا الكتاب خاص بأحاديث العقيدة المتعلقة بالأسماء والصفات، فأورد جملة منها زاعما أن ظاهرها يوهم التشبيه والتجسيم، ثم ذهب يؤولها ويصرفها عن ظاهرها المراد منها، بما يتوافق مع مذهبه الأشعري.

٥- كتاب **كشف المشكل من حديث الصحيحين** لابن الجوزي: ألف ابن الجوزي هذا الكتاب لشرح ما استُشكِل من حديث **الصحيحين**، معتمدا فيها على كتاب **الجمع بين الصحيحين** للحميدين والذي رتبه مؤلفه على المسانيد، مما جعل ابن الجوزي يسلك سبيله في هذا الترتيب.

٦- كتاب **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها** لعبد الله بن علي النجدي القصيمي (١٣٥٣هـ). قال في مقدمته لبيان منهجه: "يحتوي هذا الكتاب على الأحاديث النبوية التي استشكلتها العلوم الحديثة من طبية وجغرافية وفلكية وحسية... إلخ، وفيها بيانها بنفس العلوم الحديثة، وسيجد القارئ في الكتاب مثالا حياً للدفاع عن نصوص الدين المقدس، ومثالا حيا للنقد الفلسفي العصري".

ومما ينبغي أن يشار إليه هنا أنه لا يتصدى للكلام في حل المشكلات إلا لمن كانت عنده الآلة والملكة في ذلك، وأتى الأمر من بابه وفق الضوابط المعتبرة في فهم النصوص والجمع والترجيح بينها، مع صدق التوجه والدعاء وكثرة الاستغفار، قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ١٠٥ وَٱسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾(١٢٣).

**مثال لما ظاهره التعارض وكيفية الجمع:**

١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال: "ما هذا؟" فقالوا صائم. فقال: "ليس من البر الصوم في السفر"(١٢٤). ومسلم بلفظ: "ليس البر أن تصوموا في السفر"(١٢٥).

---

١٢٣- سورة النساء، الآية: ١٠٥- ١٠٦.

١٢٤- أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج ٢،ص ٦٨٧،ح ١٨٤٤، ومسلم في **صحيحه**، ج٢، ص ٧٨٦، ح ١١١٥. وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي في **سننه**، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ج ٤، ص ١٧٥، ح ٢٢٥٥، ج ٤، ص ١٧٥، ح ٢٢٥٦، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٢٢٥٧.

١٢٥- أخرجه مسلم في **صحيحه**، ج ٢، ص ٧٨٦، ح ١١١٥.

٢- حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: "خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة"(١٢٦).

ويلحق بهذا الأحاديث التي في معناه مثل: حديث أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم قالا: "سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصوم الصائم ويفطر المفطر فلا يعيب بعضهم على بعض"(١٢٧). وحديث أنس رضي الله عنه حيث قال لمن سأله عن صوم رمضان في السفر: "سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم"(١٢٨). ووجه التعارض بينهما أن الحديث الأول نفى كون الصوم في السفر من البر، ومقابل البر الإثم، بينما أثبتت الأحاديث الأخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصومون في السفر ويفطرون، ويصوم بعضهم ويفطر بعضهم، ولم يعب الصائم منهم على المفطر ولا المفطر على الصائم، فدل على أن الصوم في السفر بر وليس إثما، كما أن الفطر ليس إثما أيضاً. ويجمع بينهما بحمل كل منهما على وجه لا ينافي الآخر، وذلك بحمل الحديث الأول على منع الصوم في السفر أو التنفير منه في حق من يضر به ويلحق به المشقة الظاهرة، أو من يظن به الإعراض عن الرخصة تشددا وتنطعا كما في حالة هذا الرجل الذي قد ظلل عليه وازدحم عليه الناس لما أصابه من مشقة الصوم، وحال من قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: "أولئك العصاة"؛ لأن في بعض ألفاظ الحديث: "أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى ينظر الناس إليه ثم شرب، فقيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة أولئك العصاة"، وفي لفظ: "فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت"(١٢٩).

---

١٢٦- أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج ٢، ص ٦٨٧، ح ١٨٤٣. ومسلم في **صحيحه**، ج ٢،ص ٧٩٠، ح ١١٢٢.

١٢٧- أخرجه مسلم في **صحيحه**، ج ٢، ص ٧٨٧، ح ١١١٧، ج ٢، ص ٧٨٨، ح ١١١٨. والنسائي في **سننه**، ج ٤، ص١٨٩، ح ٢٣١٢. و ابن حنبل في **مسنده**، ج ٣، ص ٤٥، ح ١١٤٣١.

١٢٨- أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج ٢، ص ٦٨٧، ح ١٨٤٥، ومسلم في **صحيحه** ج ٢، ص ٧٨٧، ح ١١١٦، ج ٢، ص ٧٨٨، ح ١١١٩. والنسائي في **سننه**، ج ٤، ص ١٨٨، ح ٢٣١٠، ج ٤، ص ١٨٩، ح ٢٣١١، ج ٤، ص١٨٩، ح ٢٣١٢.

١٢٩- أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج ٢، ص ٦٨٦، ح ١٨٤٢، ج ٢، ص ٦٨٧، ح ١٨٤٦، ج ٤، ص ١٥٥٩، ح٤٠٢٩. ومسلم في **صحيحه**، ج ٢، ص ٧٨٤، ح ١١١٣، ج ٢، ص ٧٨٥، ح ١١١٣، ج ٢، ص ٧٨٦، ح١١١٤.

فلما علم صلى الله عليه وسلم حاجة هؤلاء إلى الفطر وأعلن لهم شربه ثم أخبر بأنهم مازالوا صياما سماهم عصاة لمخالفتهم لهديه صلى الله عليه وسلم، وإعراضهم عن الرخصة مع حاجتهم إليها، فأشبهت حالهم حال أولئك الذين قال فيهم: "فمن رغب عن سنتي فليس مني"(١٣٠). وحمل الحديث الثاني والأحاديث التي في معناه على الترغيب في الصوم في السفر أو على عدم كراهته في حق من لا يشق به ولا يؤدي به إلى ترك ما هو أولى منه من وجوه القرب الأخرى، ويشهد لهذا الجمع ويؤيده حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر، فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعفا فأفطر فإن ذلك حسن"(١٣١).

**المبحث الرابع: مظاهر سوء الفهم للسنة النبوية:**

بعد التفريط في أسس فهم السنة، وقع كثير من المسلمين في الفهم السيئ للسنة، وتمثل ذلك في الانحرافات الفكرية والسلوكية التي نعاني من ويلاتها في وقتنا الحاضر.

**المطلب الأول: الانحرافات الفكرية:**

وهذه تتعلق بالفهم السيئ للسنة، التصورات الخاطئة لمفاهيمها ومظاهر ذلك:

**وضع النص في غير موضعه الصحيح**(١٣٢):

من مظاهر سوء الفهم للنص وضعه في غير موضعه الصحيح، وهذا يعد من المزالق الخطيرة التي ينبغي التيقظ والالتفات إليها والتنبه عليها، فكثيرا ما يكون النص صحيحا لا مطعن فيه ولا خلاف على ثبوته. ولكن العيب في الاحتجاج بهذا النص على أمر معين وهو لا يدل عليه. العقوبات الشرعية كلها أدوية نافعة يصلح الله بها مرض القلوب وهي من رحمة الله بعباده ورأفته بهم الداخلة في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾(١٣٣). فمن ترك هذه الرحمة النافعة لرأفة يجدها بالمريض فهو الذي أعان على

---

١٣٠- أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج ٥، ص ١٩٤٩، ح ٤٧٧٦، ومسلم في **صحيحه**، ج ٢، ص ١٠٢٠، ح ١٤٠١. وابن حبان في **صحيحه**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج ٢، ص ٢١، ح ٣١٧. والبيهقي في **سننه الكبرى**، في ذيله: **الجوهر النقي** لعلاء الدين ابن التركماني، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، ط ١، ١٣٤٤هـ، ج ٧، ص ٧٧، ح ١٣٢٢٦.

١٣١- أخرجه مسلم في **صحيحه**، ج ٢،ص ٧٨٧، ح ١١١٦.

١٣٢- بتصرف من كتاب: **أزمة الفهم في الصحوة الإسلامية: التشخيص والعلاج** للشيخ يوسف فرحات.

١٣٣- سورة الأنبياء، الآية: ١٠٧.

عذابه وهلاكه. مع ذلك نجد من يتعاطف مع الذين يتعدون حدود الله. ومن الناس من تأخذه الرأفة بهم لمشاركته لهم في ذلك المرض. إذ هو في ذلك جاهل أحمق كما يفعله بعض النساء والرجال الجهال بمرضاهم وبمن يربونه من أولادهم وغيرهم في ترك تأديبهم وعقوبتهم على ما يأتونه من الشر ويتركونه من الخير رأفة بهم فيكون ذلك سبب فسادهم وعداوتهم وهلاكهم. ويستدل بقوله: "إنما يرحم الله من عباده الرحماء"(١٣٤) ويقول الأحمق: "الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"(١٣٥) وغير ذلك وليس كما قال بل ذلك وضع الشيء في غير موضعه. وقد ورد في الحديث "لا يدخل الجنة ديوث"(١٣٦)، فمن لم يكن مبغضاً للفواحش كارهاً لها ولأهلها ولا يغضب عند رؤيتها وسماعها لم يكن مريدا للعقوبة عليها!! فيبقى العذاب عليها يوجب ألم قلبه قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾(١٣٧)؛ فإن الرأفة والرحمة يحبهما الله ما لم تكن مضيعة لدين الله. وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إنما يرحم الله من عباده الرحماء"(١٣٨) وقال: "لا يرحم الله من لا يرحم الناس"(١٣٩) وقال: "من لا يرحم لا يرحم"(١٤٠) وفي السنن: "الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء". فهذه الرحمة حسنة مأمور بها أمر إيجاب أو استحباب؛ بخلاف الرأفة في دين الله فإنها منهي عنه(١٤١).

---

١٣٤- **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، ج ٦، ص ٢٧١٠.

١٣٥- **سنن أبي داود**، ج ٤، ص ٤٤٠، وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٤، ص ٣٢٣، وهو حديث صحيح. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

١٣٦- هذا إسناد ضعيف لجهالة أحد رواته، لكن له شاهد صحيح في **سنن النسائي**، ج ٥، ص ٨٠، و**مسند أحمد**، ج ٢، ص ١٣٤، من حديث عبد الله بن عمر.

١٣٧- سورة النور، الآية: ٢.

١٣٨- تقدم تخريجه.

١٣٩- **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، ج ٦، ص ٢٦٨٦.

١٤٠- **صحيح البخاري**، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، ج ٥، ص ٢٢٣٤.

١٤١- راجع: عبد الحليم ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج ١٥، ص ٢٩٠-٢٩٢.

**سوء التأويل:**

أن تفسر تفسيرا يخرجها عما أراد الله تعالى ورسوله بها إلى معنى أخر يريدها المؤولون بها، وقد تكون هذه المعاني صحيحة في نفسها ولكن هذه النصوص لا تدل عليها، وقد تكون المعاني فاسدة في ذاتها وأيضاً لا تدل النصوص عليها فيكون الفساد في الدليل والمدلول معا(١٤٢). وهنا يجب أن نبيّن أن أهل السنة والجماعة يؤمنون بأن التأويل الذي دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح، والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وما جاءت به هو التأويل الفاسد. وكل تأويل وافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو المقبول وما خالفه فهو المردود(١٤٣). التأويل الفاسد الذي لم يدل عليه دليل يصرفه عن المعنى الظاهر الذي هو أشبه بتحريف الكلم، والغالب أن الذي يدفع إليه هو الجهل والهوى وفي ذلك يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو التأويل الذي لم يرده الله رسوله بكلامه ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائها إلا بالتأويل، وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل؟ فمن بابه دخل إليها، وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل"(١٤٤)؟.

**تقديم العقل على الشرع:**

إن العقل نعمة عظيمة، ولا ريب، ولكن الوحي أعظم منه. وإن هداية العقل أعلى وأرسخ من هداية الحواس، ولكن هداية الوحي أعلى وأرسخ من هداية العقل. وكان الصحابة رضي الله عنهم إذا رأوا رأيا ووجدوا أن سنة النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك عدلوا عن رأيهم ورجعوا للسنة. فالأخذ بكل ما تضمنه القرآن الكريم والسنة النبوية، دون قيد أوشرط، والإيمان بهما والعمل بمقتضاهما، دون الرجوع إلى أيّ منهج آخر للاحتكام إليه، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾. وهذا أمر قطعي لابد من الإيمان والعمل به، ويقتضي هذا عدم تقديم العقل على الشرع، لأن العقل محدود، ناقص، وقد أثبت الله تعالى كمال الشرع وحاكميته عليه، ولا يصح تقديم الناقص حاكما على الكامل، لأنه خلاف المعقول والمنقول، بل ضد القضية، وهو الموافق للأدلة، فلا معدل عنه. قال الشاطبي: "وقد علمت أيها الناظر أنه ليس كل ما يقضي به العقل يكون حقا، ولذلك تراهم يرتضون اليوم مذهبا، ويرجعون عنه غدا،

---

١٤٢- يوسف القرضاوي، **كيف تتعامل مع القرآن الكريم**، دار الشروق، ط ٢، ٢٠٠٥م، ص ٣٢٨.

١٤٣- انظر مقال أحمد إبراهيم خضير: "أبعاد التخريب العلماني" **مجلة البيان**، العدد، ١٢٣، ص ٤٦.

١٤٤- ابن القيم، **إعلام الموقعين**، ٤/ ٣٥٣.

ثم يصيرون بعد غد إلى رأي ثالث، لو كان كل ما يقضي به حقا لكفى في معاش الخلق ومعادهم، ولم يكن لبعثة الرسل عليهم السلام فائدة، ولكان ـ على هذا الأصل ـ تعد الرسالة عبثا لا معنى له، وهو كله باطل، فما أدى إليه مثله"(١٤٥).

**المطلب الثاني: الانحرافات السلوكية:**

ويقصد بها تلك المخالفات التي يرتكبها المسلم وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها:

**الغلو والتنطع والتشدد:**

ويسميه البعض التطرف، لكن آثرنا استعمال الغلو، لأنها لفظة استعملها النبي صلى الله عليه وسلم "إياكم والغلو في الدين فإنه أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين"(١٤٦). والغلو أو التطرف ـ تجاوز حد الاعتدال ـ ليس مرادفا للعنف، كما يتبادر للبعض، إذ أن التطرف موقف فكري بينما العنف سلوك، وهو أثر من آثار التطرف(١٤٧).

**التشديد والتعسير:**

التشديد والتعسير، الذي من شأنه أن ينفر الناس من الدين، وأن يجلب على الإسلام مفاسد كثيرة، كما يضيع عليه وعلى أمته مصالح كثيرة. ومن مظاهر هذا التشديد: إغفال الرخص مع مسيس الحاجة إليها، والتوسع في مفهوم البدعة، والتوسع في التحريم والإيجاب(١٤٨).

**عدم الاعتراف بالرأي الآخر:**

والمقصود عدم الاعتراف بالرأي الآخر في المسائل الاجتهادية الظنية، التي من شأنها أن تختلف فيها الأفهام وتتعدد الاجتهادات وتتنوع التفسيرات، ما بين مضيق وموسع، وما بين آخذ بظاهر النص، وآخذ روحه وفحواه، وسبب هذا التضييق التعصب، فضلا عن عدم الوقوف على وجهات النظر الأخرى.

---

١٤٥- إبراهيم بن موسى الشاطبي، **الاعتصام**، تحقيق: مصطفى أبو سليمان الندوي، نشر دار الخاني، ط ١، ١٤١٦هـ ١/ ١٤٤.

١٤٦- **سنن ابن ماجه** في كتاب المناسك، رقم: ٣٠٢٠.

١٤٧- انظر ما كتبه يوسف القرضاوي في كتابه القيم: **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**، دار الشروق، ط ٢، ٢٠٠٦م.

١٤٨- انظر: يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد**، ص ١٣٤-١٧٢.

**التكفير والعنف:**

لعل من أبرز مظاهر سوء الفهم للسنة التكفير!! والذي مرده قلة بضاعة المتلبسين به في الفقه الإسلامي وأصوله، وعدم تعمقهم في علوم الإسلام، الذي جعلهم يأخذون بالمتشابهات، وينسون المحكمات، أو يأخذون بالجزئيات ويغفلون عن القواعد الكلية، أو يفهمون بعض النصوص فهما سطحيا سريعا.

إن الغلو الذي انتهى ببعض شباب الصحوة المخلصين الغيورين على دينهم إلى تكفير من خالفهم من المسلمين حملهم أيضا على استباحة دمائهم وأموالهم. وهذا كما حدث مع الخوارج قديما حيث إنهم استحلوا دم أمير المؤمنين رضي الله عنه .

****